

بحث بعنوان

أثر مخاطر المراجعة لبنود القوائم المالية في مهنة المراجعة

اعداد

هبة بشار جادالله قاسم

المستخلص

تعمل هذه الدراسة على استكشاف وتحليل أثر مخاطر المراجعة لبنود القوائم المالية في مجال المراجعة. بناءً على مراجعة شاملة للأدبيات والأبحاث السابقة، وباستخدام إطار نظري قائم على المفاهيم المحاسبية والتحليل العملي، تم تحديد تأثير تلك المخاطر على جودة الخدمات المراجعة وصدق التقارير المالية. أظهرت الدراسة أن مخاطر المراجعة تشكل تحديات متنوعة تتطلب فهماً دقيقاً وتعاملاً فعالاً. كما تبين أهمية تكامل النظرية والتطبيق العملي في تعزيز أداء المراجعين وتطوير ممارسات المراجعة المالية. تتركز التوصيات على تعزيز التدريب المهني للمراجعين، واستخدام التكنولوجيا في تحسين عمليات المراجعة، وتعزيز الاتصال مع العملاء، ومراجعة وتحديث اللوائح بانتظام. يهدف هذا الاقتراح لتحسين إدارة مخاطر المراجعة وتعزيز جودة الخدمات المراجعة. في الختام، تقدم هذه الدراسة إسهاماً فعالاً في فهم تأثير مخاطر المراجعة على مهنة المراجعة وتوجيه الجهود نحو تحسين فعالية وكفاءة العمليات المراجعة.

<https://jaspps.com>**Abstract:**

This study investigates and analyzes the impact of audit risks on financial statement items within the field of auditing. Drawing upon a comprehensive review of literature and previous research, and utilizing a theoretical framework based on accounting concepts and practical analysis, the study identifies the influence of these risks on the quality of audit services and the accuracy of financial reports.

The study reveals that audit risks present diverse challenges that demand a precise understanding and effective handling. It emphasizes the importance of integrating theoretical knowledge with practical application to enhance auditors' performance and develop financial auditing practices.

The recommendations focus on enhancing professional training for auditors, leveraging technology to improve auditing processes, strengthening communication with clients, and regularly reviewing and updating regulations. This proposal aims to enhance the management of audit risks and elevate the quality of auditing services.

In conclusion, this study provides a valuable contribution to understanding the impact of audit risks on the auditing profession, guiding efforts towards improving the effectiveness and efficiency of auditing processes.

المقدمة:

تعتبر مهنة المراجعة أحد أهم العناصر في ضمان النزاهة والشفافية في الأعمال المالية للشركات والمؤسسات. ومع تزايد تعقيد البيئة التجارية والمالية، أصبح لزاماً على المراجعين القانونيين والمحاسبين القيام بتقييم دقيق وشامل للقوائم المالية، لضمان صحة المعلومات المالية والامتثال للمعايير واللوائح المحاسبية.

يأتي هذا البحث لاستكشاف وتحليل أثر مخاطر المراجعة لبند القوائم المالية في مهنة المراجعة، حيث تشكل هذه المخاطر تحديات كبيرة أمام المراجعين في سعيهم لتقديم تقارير مستقلة وموثوقة. يتناول البحث تأثير هذه المخاطر على جودة الخدمات المراجعة وكيف يمكن للمراجعين تحسين إدارة وتقليل هذه المخاطر من خلال استخدام الأدوات والتقنيات المتقدمة.

تستند هذه الدراسة إلى مراجعة شاملة للأدبيات والأبحاث السابقة في مجال المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى استعراض للمعايير الدولية المتعلقة بالتقارير المالية والمراجعة. كما سيتم استعراض دراسات حالة وتحليل أثر مخاطر المراجعة في سياق البيئة الاقتصادية الحالية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية فهم وتقييم مخاطر المراجعة، وكيف يمكن للمراجعين تحسين فعاليتهم في التعامل مع هذه المخاطر من أجل تعزيز جودة الخدمات المراجعة. سيقوم البحث بتقديم توصيات وتوجيهات لتعزيز إدارة المخاطر في مجال المراجعة وتحقيق تحسين مستمر في أداء المراجعين وثقة الجمهور في تقارير الحسابات المالية.

مشكلة الدراسة:

تواجه مهنة المراجعة اليوم تحديات كبيرة نتيجة التطور المستمر في البيئة التجارية والمالية، حيث تعتبر مخاطر المراجعة لبنود القوائم المالية أحد الجوانب الرئيسية التي يجب التركيز عليها. يتساءل الباحثون والمختصون في هذا المجال عن كيفية تأثير هذه المخاطر على جودة الخدمات المراجعة وصدق التقارير المالية المقدمة. تعتبر هذه الدراسة محاولة لتحديد وتحليل تلك المخاطر، وفهم الآليات التي يمكن من خلالها المراجعون تحسين إدارتهم لتلك المخاطر بهدف تحقيق أهداف المراجعة بكفاءة وفعالية، وتعزيز الثقة في النتائج المالية المعلنة.

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أهمية فحص وتحليل أثر مخاطر المراجعة لبنود القوائم المالية في مهنة المراجعة بشكل شامل، مدمجة بين الجوانب العملية والنظرية. يعكس هذا التوجه الشمولي أهمية توفير رؤية متكاملة حول التحديات التي تواجه المراجعين في محنى تأكيد صحة المعلومات المالية. من خلال النظر إلى الجوانب النظرية، يمكن للدراسة أن توفر إطارًا تحليليًا قائمًا على المفاهيم والمبادئ المحاسبية والمالية التي توجّه عملية المراجعة.

من جهة أخرى، تعكس الدراسة العملية أهمية التحقيق في التطبيق الفعلي للمفاهيم النظرية في سياق المراجعة المالية اليومية. بفهم عميق للتحديات التي يواجهها المراجعون أثناء تنفيذ مهامهم الفعلية، يمكن

تحسين الفهم النظري وضبطه ليكون أكثر قوة وأماناً. يتيح هذا الاتجاه الدراسي للباحثين والمختصين في

المراجعة استكشاف طرق جديدة لتحسين إجراءات المراجعة وتعزيز دقة وفعالية الخدمات المراجعة.

بشكل متكامل، تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة لأثر مخاطر المراجعة على المهنة، حيث يتم توظيف

التفاعل بين النظريات المحاسبية والتجارب الواقعية لتعزيز فهمنا وقدرتنا على تحسين ممارسات المراجعة

المالية.

الإطار النظري:

المراجعة لبنود القوائم المالية الجيد ، يساهم في تحسين مستوى الأداء، وزيادة إنتاجية العاملين، والارتقاء

بالعمل المؤسسي، وتحقيق الرضا وقناعة العاملين، وإقبالهم على العمل بروح الفريق، وتخطيط برامج

تدريبية للمفتشين الماليين ليمنح وفورات الحجم الكبير بالاستخدام الأكثر تركيزاً لموارد التدريب، وقيم

قواعد الكفاءة والمعرفة المهنية، وانتقال العمالة المدربة بين قطاعات الاقتصاد في سهولة ويسر، وتقليل

الآثار الضارة للعمالة الزائدة وغير المدربة، وتلبية طموح المفتش في أن يلقي عمله التقدير المناسب،

وإتاحة الفرصة أمامه للتقدم وتحسين وضعه الوظيفي ومستواه الهادي، وتشجيعه على البقاء في الوظيفة

لفترة معقولة، وينبغي على المفتش أن يبذل العناية المهنية المناسبة عند قيامه بأعمال المراجعة

والمراجعة وإعداد تقرير المراجعة الذي يراعي فيه المعايير المهنية من حيث الشكل والموضوع، بحيث

يأتي بلهجة إيجابية بناءة مناسبة للمستوى الموجه إليه التقرير حتى يؤتي أثره في اتخاذ الإجراءات

التصحيحية المطلوبة، وعليه استيعاب طرق وإجراءات المراجعة الفعالة، فمن الأوفر للبلدية والمجتمع

الاعتماد على نظام فعال للمراجعة الداخلية، وفي حالة اكتشاف ضعف إجراءات المراجعة لبنود القوائم

المالية الداخلية على المفتش أن يوسع من نطاق فحصه حتى يتأكد من سلامة أصول البلدية وصحة عملياتها المالية والتزامها بالقوانين واللوائح والتعليمات، ومن أنواع المراجعة الحكومي المراجعة المالي للتأكد من أن القوائم والتقارير المالية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي وأن العمليات المالية تمت طبقاً للقواعد والأنظمة، والمراجعة على الأداء للتأكد من الاستخدام الأمثل للموارد ومدى فعالية البرامج، وعلى المفتش أن يكون يقظاً مستقيماً نزيهاً أميناً عادلاً مخلصاً موضوعياً في أداء عمله المهني، وعلى وعي مستمر بالتطورات المهنية والمتطلبات القانونية لممارسة عمله، ويتضمن هذا البحث في أربعة مباحث طرق المراجعة الداخلي والخارجي، والسابق أو المانع أو الوقائي والمراجعة اللاحق أو التفويض أو التصحيحي، وإجراءات المراجعة على الدورة المحاسبية والعهد والمخازن والإيرادات والحساب الختامي والتحقق من صحة تطبيق الأساس النقدي وأساس الاستحقاق وصحة تسعير المواد وصحة حساب أقساط الإهلاك، ومجالات تطوير أعمال المراجعة حتى تثمر المراجعة لبنود القوائم المالية مردودها الإيجابي لخدمة الاقتصاد القومي، والتخصيص والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والكشف عن موارد الإسراف والتلاعب ووضع الحلول المناسبة لعلاجها، وتضمن المبحث الرابع تطبيقات عملية على أعمال المراجعة.

طرق المراجعة:

يتضمن هذا المبحث في أربعة مطالب المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية التي تقوم بها الجهة نفسها أو الجهات الإشرافية عليها، والمراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية على الأموال العامة وتقوم بها وزارة الإدارة المحلية كمراجعة سابقة أو مانعة أو وقائية، ومراجعة وديوان المحاسبة بعد الصرف، والمراجعة على الحسابات والدفاتر المستندات، والتحليل المالي.

أولاً: المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية:

تعني المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية بالطرق التي تضعها الإدارة بقصد المحافظة على أصولها، ودقة البيانات المحاسبية، والكفاءة التشغيلية، وبهذا المعنى تشمل المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية عدة جوانب : منها جوانب محاسبية تتمثل في المحافظة على أصول البلدية وصحة البيانات والقيود والترحيل والقوائم المالية والتقارير . وجوانب اقتصادية تتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد والتخطيط ووضع المعايير وتحليل الانحرافات وعلاج أسبابها . وجوانب إدارية تتمثل في الالتزام بالسياسات المرسومة وتنفيذ الأهداف المطلوبة. وترتبط قوة نظام المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية وفاعليته بمدى توسع المفتش في عمله، فكلما ضعف نظام المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية كلما توسع المفتش في عمله للتحقق من سلامة الأصول والعمليات المالية، ونظام المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية أشمل من نظام الضبط الداخلي الذي يعني توزيع العمل وتقسيمه في البلدية بطريقة سليمة وتحديد خطوط السلطة والمسئولية بطريقة واضحة، وبذلك فإن الضبط الداخلي يعد جزءاً من نظام لمراقبة الداخلية، كما تعد كذلك المراجعة الداخلية جزءاً من نظام المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية، وتعني المراجعة الداخلية بمراجعة العمليات والسجلات داخل البلدية بواسطة بعض العاملين فيها، ولا يقوم نظام مراجعة داخلية سليم دون وجود ضبط داخلي قوي ومراجعة داخلية فعالة، والمراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية هي الأدوات المستخدمة للمحافظة على أصول المشروع مثل صلاحية التنظيم المحاسبي والتنظيم الإداري، وتقديم تقارير دورية لإدارة البلدية عن الانحرافات، والاستعانة بإدارة المراجعة الداخلية لتنفيذ ذلك، ومن أهم العوامل التي أدت إلى الاهتمام بنظم المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية ظهور المشروعات كبيرة الحجم حيث تنفصل الإدارة عن الملكية وتتسع عملية تفويض السلطات نتيجة لتعدد العمليات وتنوعها

<https://jaspps.com>

فيكون وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية أمراً ضرورياً لتحقيق المراجعة لبنود القوائم المالية على أصول البلدية بغرض حمايتها من السرقة أو التلاعب إلى جانب ضمان العمل في إطار السياسات المرسومة والمحددة من قبل المستويات العليا، فالإدارة العليا تضع اللوائح والسياسات والإجراءات وتقوم بتفويض السلطات إلى المستويات الإدارية الأدنى، وحتى تضمن صحة تطبيق السياسات واللوائح والإجراءات وحسن استخدام السلطات الممنوحة للمستويات الإدارية الأدنى فإنها تقوم بوضع نظام للمراجعة الداخلية، كما ظهرت الحاجة إلى وجود نظام يكفل حماية أموال البلدية، وكذلك الحاجة إلى بيانات دورية يمكن الاعتماد عليها، كما صاحب التطور في إجراءات المراجعة الخارجية الاهتمام بالمراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية، ويعرف نظام المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية بأنه هو تخطيط التنظيم الإداري للبلدية وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل البلدية للمحافظة على الأصول، واختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، وتنمية الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع سير السياسات الإدارية في طريقها المرسوم، وعرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين بأنها الإجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر. كما تعرف المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية بأنها هي الطرق أو الأساليب التي تتبناها إدارة البلدية بما في ذلك مجلس إدارتها ومديروها وموظفيها لتوفر تأكيداً معقولاً بتحقيق أهداف البلدية التالية:

1. حماية أصل البلدية والحد من وقوع الغش والأخطاء واكتشافها وقت وقوعها ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها.

2. فاعلية وكفاءة الأحداث والعمليات أو الظروف التي تتأثر بها البلدية بما في ذلك استخدام الموارد بكفاءة وبشكل ملائمة وزيادة الإنتاجية.

3. التقييد الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبناها الإدارة لتحقيق أهداف البلدية بكفاءة وبطريقة منتظمة.

وتهدف المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية إلى التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفقاً للخطط والسياسات المرسومة، وإلى تزويد الإدارة بالمعلومات والبيانات عما يجري على أرض الواقع لغايات أحكام المراجعة لبنود القوائم المالية والتقييم والمساءلة، وتحقيقاً لهذا الهدف العام يتولى جهاز المراجعة لبنود القوائم المالية والإدارية عملية التدقيق والمراجعة لبنود القوائم المالية المالية التي تهدف إلى التأكد من صحة وسلامة سير الأمور المالية البلدية واختبار دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة بالدفاتر والسجلات لتقدير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات، كما تهدف إلى التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وكذلك القيام بعملية التدقيق الإداري التي تهدف إلى تدقيق القرارات الإدارية ومتابعة الإجراءات الهادفة إلى حماية موجودات البلدية من سوء الاستعمال أو التلف أو الضياع.

ثانياً: المراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية:

المراجعة لبنود القوائم المالية هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح، والمراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية هي قيام جهات خارجية مثل وزارة الإدارة المحلية ووديوان المحاسبة في حالة الأموال العامة، أو مراقب الحسابات الخارجي بمتابعة نشاط البلدية، ومدى تحقيقها لالتزاماتها وتطبيقها لأحكام القوانين واللوائح

التي يجب مراعاتها، والمبادئ العلمية المتعارف عليها، والمعايير المحاسبية عند إعداد الحسابات الختامية، وتهدف المراجعة لبنود القوائم المالية إلى تحقيق الأغراض الآتية:

1. حماية الصالح العام : وهي محور المراجعة لبنود القوائم المالية ، وذلك بمراقبة النشاطات وسير العمل وفق خطته وبرامجه في شكل تكاملي يحد الأهداف المرجوة، والكشف عن الانحرافات والمخالفات وتحديد المسؤولية الإدارية بشأنها.
2. توجيه القيادة الإدارية أو السلطة المسؤولة إلى التدخل السريع، لحماية الصالح العام، واتخاذ ما يلزم من قرارات مناسبة لتصحيح الأخطاء من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية.
3. ما يحتمل أن تكشف عنه عملية المراجعة لبنود القوائم المالية من عناصر وظيفية وقيادات إدارية أسهمت في منع الانحرافات، أو تقليل الأخطاء، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى مكافأة هذه العناصر وتحفيزها معنوياً مادياً، وتتنوع المراجعة لبنود القوائم المالية حسب موقعها من الأداء إلى المراجعة لبنود القوائم المالية السابقة، وتسمى بالمراجعة لبنود القوائم المالية المانعة أو الوقائية، وتهدف إلى ضمان حسن الأداء أو التأكد من الالتزام بنصوص القوانين والتعليمات في إصدار القرارات أو تنفيذ الإجراءات، كما تهدف إلى ترشيد القرارات وتنفيذها بصورة سليمة وفعالة، والمراجعة لبنود القوائم المالية اللاحقة : وتسمى المراجعة لبنود القوائم المالية البعدية أو المراجعة لبنود القوائم المالية المستتدية، وفي هذا النوع من المراجعة لبنود القوائم المالية لا يتم تقويم تصرفات وقرارات وإجراءات وحدات الإدارة العامة إلا بعد حدوث التصرفات فعلاً، إن تقويم الأداء بعد أن يكون هذا الأداء قد وقع بالفعل يجعل المراجعة لبنود القوائم المالية اللاحقة ذات طابع تقويمي أو تصحيحي، والمراجعة لبنود القوائم المالية وفقاً لمصادرها تقسم إلى المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية :

<https://jaspps.com>

ويقصد بالمراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية أنواع المراجعة لبنود القوائم المالية التي تمارسها كل منظمة بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلفة. والمراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية: تعتبر المراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية عملاً متمماً للمراجعة الداخلية، ذلك لأنه إذا كانت المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء، فإنه ليس ثمة داع عندئذٍ إلى مراجعة أخرى خارجية، لذلك فإن المراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة، مما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للمنظمة أو البلدية لا يخالف القواعد والإجراءات، وعادة ما تتبع أجهزة المراجعة لبنود القوائم المالية السلطة العليا كرئيس الدولة، وهذا يعطيها مكانة مرموقة وقوة دفع عالية واستقلالاً يمكنها من حرية العمل وبعدها عن تدخل الأجهزة التنفيذية في أعمالها أو محاولة التأثير في اتجاهاتها، وتتمثل المراجعة لبنود القوائم المالية الخارجية على الجهات الحكومية في مراجعة وزارة الإدارة المحلية قبل الصرف ومراجعة وديوان المحاسبة المالية والقانونية وعلى الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.

ثالثاً: مراجعة ديوان المحاسبة:

يتولى وديوان المحاسبة المراجعة لبنود القوائم المالية على أموال الدولة، والأشخاص الاعتبارية العامة، والجهات الأخرى التي يحددها القانون، ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة والموازنات المستقلة، ومراجعة حساباتها الختامية. وينظم عمل وديوان المحاسبة حالياً القانون رقم 144 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998، وتنص المادة (1) من هذا القانون "بأن وديوان المحاسبة هيئة مستقلة ذات

<https://jaspps.com>

شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية، تهدف أساساً إلى تحقيق المراجعة لبنود القوائم المالية على أموال الدولة، وعلى الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون، كما تعاون مجلس الشعب في القيام بمهامه في هذه المراجعة لبنود القوائم المالية ، وذلك على النحو المبين في هذا القانون" وتنص المادة (2) بأن يمارس الجهاز أنواع المراجعة لبنود القوائم المالية الآتية:

1. المراجعة لبنود القوائم المالية بشقيها المحاسبي والقانوني.
 2. المراجعة لبنود القوائم المالية على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.
 3. المراجعة لبنود القوائم المالية القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية.
- وتنص المادة (3) بأن يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية:
1. الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة، ووحدات الحكم المحلي.
 2. الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والبلديات والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها في الأنشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقاً للقوانين الخاصة بكل منها.
 3. الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل من 25% من رأسمالها.
 4. النقابات والاتحادات المهنية والعمالية.
 5. الأحزاب السياسية والمؤسسات الصحفية القومية والصحف الحزبية.
 6. الجهات التي تنص قوانينها على خضوعها لمراجعة الجهاز.

<https://jaspps.com>

7. أي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها أو بنص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة، ويعتبر من المخالفات المالية في تطبيق أحكام قانون الجهاز مخالفة القواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح المعمول بها، ومخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وبضبط المراجعة لبنود القوائم المالية على تنفيذها، ومخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشئون المخازن وكذا كافة القواعد والإجراءات والنظم المالية والمحاسبية السارية وكل تصرف خاطئ عن عمد أو إهمال أو تقصير يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة بغير حق أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو المؤسسات أو الهيئات العامة أو غيرها من الجهات الخاضعة لمراجعة الجهاز أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو الاقتصادية، كما يعتبر في حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بصورة من العقود أو الاتفاقات أو المناقصات التي يقتضي تنفيذها هذا القانون موافاته بها، وعدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المقررة أو بما يطلبه من أوراق أو بيانات أو قرارات أو محاضر جلسات أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقاً للقانون.

رابعاً: مراجعة وزارة الإدارة المحلية:

تهدف المحاسبة الحكومية إلى المراجعة لبنود القوائم المالية المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الإدارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت إيراداً أو أصولاً أو حقوقاً وترشيد المصروفات، والمراجعة لبنود القوائم المالية على التزامات الجهات الإدارية ومتابعة الوفاء بها، وإظهار

<https://jasps.com>

نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز العالية ورسم السياسة واتخاذ القرارات، وتباشر أجهزة المراجعة بوزارة الادارة المحلية - المركزية والمحلية - مسؤولياتها طبقاً لقانون المحاسبة الحكومية رقم 127 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية في مجال المراجعة لبنود القوائم المالية المالية على أموال الجهات الإدارية لمنع حدوث أي انحرافات أو مخالفات مالية أو إهمال في تنفيذ أحكام القرارات واللوائح والتعليمات المالية، ولاكتشاف المخالفات في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال الدورات المراجعة وفقاً لبرامج زمنية تستهدف فحص جميع الأعمال المالية بالجهات الإدارية مرة واحدة على الأقل في السنة، بالإضافة إلى المراجعة على بعض الوحدات جزئياً كلما تطلب الأمر ذلك وتختص الإدارة المركزية للتفتيش المالي بالمراجعة المالي المركزي على الوحدات الحسابية بالجهات الإدارية، وتباشر أجهزة المراجعة المالي بالمديريات المالية بالمحافظات المراجعة المالي على الأعمال المالية بالوحدات الحسابية والخزائن والمخازن ووحدات الإيرادات المحلية وسائر المشروعات الإنتاجية التي تشرف عليها المحافظات وأية أعمال مالية تقررها القوانين واللوائح والقرارات أو أية أنظمة أخرى، وللمفتشين الماليين حق الاطلاع على كافة المستندات والسجلات والأوراق والبيانات التي يرونها لازمة للقيام بمهمتهم وطلب التحفظ على ما تقتضيه الضرورة من مستندات أو ملفات أو دفاتر المراجعة لبنود القوائم المالية أو أوراق مالية وذلك دون الإخلال بحق وديوان المحاسبة في المراجعة لبنود القوائم المالية المالية طبقاً لقانون إنشائه، ويعتبر عدم الرد على تقارير المراجعة أو الامتناع عن تنفيذ ما ورد بها من توصيات مخالفة مالية.

مجالات تطوير أعمال المراجعة:

يتضمن هذا المبحث أربعة مطالب: التخطيط وتدريب المفتشين، وتطوير أوراق العمل، وتطوير صياغة وإعداد تقرير المراجعة، ومعالجة معوقات المراجعة لبنود القوائم المالية في العمل الميداني.

أولاً: التخطيط وتدريب المفتشين:

التخطيط هو تحديد الأهداف وتوزيع المسؤوليات ومراجعة الخطط لتحديد العمل المرجو إنجازه، وكيف يتم إنجازه، ومن يقوم بإنجازه، ويبدأ التخطيط بتحديد الأهداف المرجوة، ثم الانتقال لتحديد الإجراءات بالتعرف على طبيعة أعمال الجهة محل المراجعة، وتطوير الخطة، وكتابة برنامج المراجعة، فيشمل التخطيط في المراجعة تعريف الأهداف، ورسم السياسات، وتحديد طبيعة ومدى وتوقيت الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة، والحاجة إلى التخطيط الشامل عملية تتطلبها مهمة المراجعة بقطع النظر عن حجم الجهة محل المراجعة ويحدد المراجعة العقبات والمشكلات المحتملة والإعداد المسبق للحلول المناسبة لها، ويساعد التخطيط في ربط برنامج المراجعة، بالهدف من المراجعة، والتوزيع المتزن لجهود المفتشين، والتنسيق بينهم، والسرعة في الإنجاز، ويجب أن تحرص أجهزة المراجعة على التخطيط السليم لعمليات المراجعة من حيث الأسلوب والتوقيت والنطاق والمرونة حتى لا يعوق عمل الجهات محل المراجعة أو تحدث سلبيات في التعامل مع المسؤولين بتلك الجهات، ولضمان تحقيق مهمة المراجعة أهدافها، ومن أسباب انهيار التخطيط الفشل في تصميم أهداف وخطط مناسبة، والفشل في مراجعة الأهداف والخطط، والفشل في معرفة الحاجة للمراجعة والضبط، والفشل في تحديد الأولويات والمسؤوليات والتدريب الأساسي، والفشل في إعطاء السلطة المناسبة والإمكانات اللازمة، والفشل في التنسيق، كما يجب وضع البرامج

<https://jasps.com>

والسياسات والإجراءات المناسبة، وإعداد المفتش المؤهل للقيام بعملية المراجعة، ومناقشة الجهات التي يتم المراجعة عليها في نتائج المراجعة، ومتابعة التحقق من تنفيذ التوصيات المقترحة، والمراجعة الدورية للسياسات والإجراءات للتأكد من تحقيقها للغايات المرجوة منها، واستمرار تدريب وتطوير الأداء المهني للمفتش، وتصميم ومراجعة خطط التدريب لتنمية المهارات وتطوير المعارف والرغبة في تحسين الأداء، واختيار مدربين أكفاء، وتوفير الاعتمادات الكافية لتكلفة البرامج التدريبية، وتقويم المناهج والأفراد، وتأهيل المفتش علمياً ومهنياً وأداءً، فيجب أن يتحلى المفتش بالأخلاق الفاضلة والحكمة في معالجة الأمور واللياقة وحسن التصرف والأمانة والصدق والموضوعية والنزاهة والاستقامة، وتجنب مواضع الشبهات، والظهور بالمظهر الشخصي اللائق بأداء مهمته، وأن يكون دقيق النظر، قوي الملاحظة، واسع الاطلاع، يقظاً دائماً ومستعداً لكل الاحتمالات، متمكناً علمياً ومهنياً، مواظباً على عمله، متعاوناً مع زملائه ورؤسائه، يعمل بروح الفريق، يتقبل النقد، ولديه خبرة كافية في العمل المسند إليه، ملماً بالقوانين واللوائح والتعليمات والنظم المالية وما يطرأ عليها من تعديلات، يحافظ على سرية العمل، ويخصص وقت العمل لأداء واجبات الوظيفة، والاطلاع على ملف الجهة محل المراجعة قبل القيام بمهمة المراجعة، ومتابعة الملاحظات السابق إثارها في التقارير السابقة، ووضع برنامج للتفتيش في حدود الوقت المحدد للمأمورية، وعدم إصدار توجيهات محلية في أثناء المراجعة قبل التأكد من صحتها والتشاور مع زملائه ورؤسائه بشأنها، وعلى المفتش مناقشة المخالفات التي تتكشف له مع المختصين للوقوف له على أسبابها ومبرراتها، وأن يصطحب معه بطاقة المراجعة، وخطاب التكليف بالمهمة، وخاتم المراجعة، وأوراق وأدوات عمله، ويعلم المختصين في الجهة محل المراجعة بالمهمة المكلف بها، ويعيد للجهة الأدوات والأجهزة

والمستندات التي طلبها لإنجاز مهمته، ويحافظ على جسور علاقات طيبة مع المختصين بالجهة التي قام بالمراجعة عليها.

ثانياً: تطوير أوراق العمل:

تعد أوراق العمل حلقة الوصل بين العمل الميداني وتقرير المراجعة، وتحتوي أوراق العمل على الدليل اللازم لدعم الرأي المهني للمفتش، وتمثل أوراق العمل التجميع المنظم المكتوب للدليل المهني المتضمن برامج المراجعة والإجراءات والدراسات اللازمة لها، والنتائج التي يعتمد عليها المفتش في تكوين رأيه وإعداد تقريره المهني، وقد تكون تلك الأوراق معلومات قانونية وإدارية عن الجهة، وصور اتفاقيات ووثائق ومحاضر، ومكاتبات وتحليل مالي وبرامج تفتيش، وتهدف أوراق العمل إلى تعزيز رأي المفتش، وزيادة كفاءة المراجعة، ومصدر للمعلومات التي جمعها المفتش في أثناء المهمة والإجابة على الاستفسارات ومحاضر إثبات الحالة ومحاضر الجرد التي أعدها المفتش والخطابات المحلية التي حررها، ويرجع تحديد تلك الأوراق إلى فطنة وحكمة وخبرة المفتش، ومتطلبات تقرير المراجعة، ومن القواعد التي تساعد في إعداد أوراق عمل مناسبة استعمال نماذج موحدة لأوراق العمل، وفهرسة أوراق العمل وترقيمها ووضعها في ملفات لتسهيل الرجوع إليها، وتدوين اسم الجهة وتاريخ المراجعة عليها، ويتحرى المفتش أن تكون المعلومات المسجلة بأوراق العمل كاملة ومفصلة وصحيحة ومقروءة وواضحة ومرتبطة وغير مكررة وشاملة لكافة المعلومات والبيانات التي يحتاجها في صياغة وتأييد تقريره وإبداء رأيه المهني، وأوراق العمل هي مسئولية المفتش وجهاز المراجعة الذي يمثله، لذلك فعلى المفتش المحافظة على سرية تلك الأوراق، ولا

يجوز إفشاء بياناتها إلا في الإطار القانوني المحدد، وعلى المفتش تطوير أوراق عمله بما يحقق مهمته ويوفر وقته ويعزز تقريره.

ثالثاً: تطوير صياغة وإعداد تقرير المراجعة:

تقارير المراجعة لبنود القوائم المالية هي التقارير التي تقدمها أجهزة المراجعة لبنود القوائم المالية على البلدية طبقاً للأصول العملية وكفاءة تحليلية بغرض ترشيد القرارات الإدارية ومراقبة الأداء في المشروع ومتابعة النشاط وعلاج الأخطاء، وتكون هذه التقارير إما مطولة أو موجزة، وتشمل مجموعة التقارير المحاسبية تقارير الإدارة المالية عن نشاط البلدية في فترة دورية، كما تضم الميزانية والحسابات الختامية في نهاية كل فترة، وتتعدد التقارير فمنها : تقارير الإدارة العليا، وتقارير نتائج الأعمال الدورية، وتقارير الإنتاج، وتقارير كفاية العاملين، وتقارير المصروفات الصناعية، وتقارير الأداء، وتقارير النشاط، وتقارير مالية، وتقارير إحصائية، وتقارير تحليلية. ويجب أن يتوافر في التقرير المهني تحديد شخص المفتش، ووضع عنوان وصفي يعبر عن نتيجة التقرير، ويكون التقرير مكتوباً على مطبوعات الجهة القائمة بالمراجعة، وتوقيع المسئول، وتحديد تاريخ التقرير، وكتابة الرأي بإيجاز ووضوح، وبشكل كامل وموضوعي ومفهوم، والتركيز على التوجيه البناء، وتحديد نقاط القوة والضعف في الوحدة محل المراجعة، وتضمين التقرير المقترحات والتوصيات المناسبة لعلاج الأخطاء وأوجه القصور، وإن يتمتع المفتش بالاستقلال لبنود القوائم المالية والاجتماعي، والكفاءة المهنية، والحياد والموضوعية، وعدم تصيد الأخطاء، وأن تحرص أجهزة المراجعة على تطوير شكل وجوه تقارير المراجعة، بحيث تتوافر في هذه التقارير الدقة

وإبراز النتائج بموضوعية، وأن تكون بناءة وتهدف إلى تحسين مستوى الأداء، ومراعاة المتطلبات اللغوية والشكلية والوظيفية والهدف والمستوى الموجه إليه التقرير.

رابعاً: معالجة معوقات المراجعة لبنود القوائم المالية في العمل الميداني:

تعاني النظام الرقابية من مقاومة العاملين لها، ويرجع ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها:

1. المراجعة لبنود القوائم المالية الزائدة : حيث يقبل العاملون عادة درجة معينة من المراجعة لبنود

القوائم المالية ، إذا زادت عنها تؤدي إلى رفضهم لها.

2. التركيز في غير محله، حيث تركز بعض النظم الرقابية في أحيان كثيرة على نقاط معينة لا تتفق

مع وجهة نظر العاملين بأن تعكس من وجهة نظرهم رؤية محدودة جداً، مما قد يثير العاملين ضد

هذه المراجعة لبنود القوائم المالية .

3. عدم التوازن بين المسؤوليات والصلاحيات، حيث يشعر العاملون أحياناً بأن المسؤولية الواقعة عليهم

تفوق ما هو ممنوح لهم من صلاحيات وفي نفس الوقت قد يتطلب النظام الرقابي المراجعة لبنود

القوائم المالية اللصيقة والمراجعة التفصيلية لكن جزئيات العمل، ما يرتبط سلبيات بقبول العاملين

للنظم الرقابية.

4. عدم التوازن بين العائد والتكاليف : قد يكون عدم كفاية العائد أو المكافآت التي يحصل عليها

العاملون من أسباب مقاومتهم للنظم الرقابية.

5. عدم الحيادية : قد يؤدي عدم تصميم النظم الرقابية بشكل محايد إلى عدم قبول العاملين لهذه النظم،

كما توجد بعض المشكلات الشائعة يظهرها المراجعة الميداني ويتكرر إثارتها في تقارير المراجعة

<https://jasps.com>

دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجها مما يؤثر على جدوى المراجعة، ومن أمثلة ذلك كثرة الثغرات في نظام المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية كإسناد أعمال مالية لأشخاص سبق ارتكابهم جرائم مالية، وجمع بعض الأشخاص بين حلقات أعمال تنفيذية ورقابية في وقت واحد، وعدم التزام بعض المسؤولين بالقوانين واللوائح والتعليمات المالية واتخاذ قرارات عشوائية دون محاسبة، وعدم الرد على تقارير المراجعة أو التسوية في الرد، وعدم متابعة المفتش الملاحظات التي سبق إثارتها، وضعف تأهيل بعض المفتشين، ومن المشكلات الشائعة التي يتكرر كتابتها في تقارير فحص الحسابات الختامية سنوياً بالجهات الحكومية الآتي:

1. عدم مطابقة الحسابات الجارية لبعض الوزارات بدفاتر وزارة الادارة المحلية مع ح/ جاري وزارة الادارة المحلية بدفاتر هذه الوزارات.
2. عدم مطابقة حسابات وتسوية المستحقات العامة بين بعض الوزارات.
3. تضخم حسابات العهد والأمانات وعدم تصنيفهم أولاً بأول.
4. ارتباك حسابات السلف المستديمة في بعض الوزارات نتيجة لعدم إتباع النظام المحاسبي وعدم تسوية السلف المؤقتة حتى نهاية السنة المالية وضعف المراجعة لبنود القوائم المالية الداخلية.
5. ضعف المستوى الفني لبعض العاملين بالشؤون المالية بالوزارات والمصالح وتدني المرتبات والحوافز.
6. تأخر البنك المركزي في إرسال الإشعارات في نهاية السنة المالية.
7. ضغط العمل على مندوبي وزارة الادارة المحلية في بعض الوحدات الحسابية بالوزارات والمصالح الحكومية وسلبيات في العلاقات والتوجهات.

اجراءات المراجعة:

تتمثل اجراءات المراجعة الخطوات التفصيليه التي يقوم بها المفتش للتحقق من سلامه اصول البلديه وصحة القيود والعمليات الماليه ومنها جرد النقديه والاوراق ذات القيمه بالخزائن والعهد بالمخازن و المراجعه المستنديه و الحسابيه والفنيه وفحص الحساب الختامي للجهة محل المراجعة وتتضمن المطالب التسعه الاتيه بعض تلك الاجراءات بالتحقق من سلامة الدورة المحاسبية ,وجرد العهد النقديه ,و المراجعة على المخازن, والايرادات , والحساب الختامي , وصحة تطبيق المبدأ النقدي و مبدأ الاستحقاق , وصحة التفريق بين التكلفة والمصروف والخسارة والتحقق من صحة تسعير المواد المنصرفه من المخازن , وصحة حساب اقساط الاملاك .

يتخلص عمل المفتش المالي و الاداري في البلديات و مجالس الخدمات بمتابعة اعمال البلديه الداخليه و الخارجييه و التدقيق على سجلات وقيود و اعمال البلديات, ومشاريعها وقراراتها و يستقبل قسم المراجعة الشكاوي اما خطيا او شفويا او عن طريق النافذه الحكوميه.

اولا: متابعة استيضاح ديوان المحاسبه والعمل على تصويبها لعدم تكرارها او الوقوع بها.

ثانيا: متابعة الكتب الرقابيه والتقارير المراجعيه التي تم التدقيق عليها سابقا و المراجعه الدوريه لها وتصويب الاوضاع والعمل على تزويد الدائرة بتقرير مفصل.

ثالثا: متابعة لجان التحقيق والتاكيده على تشكيل اللجان التحقيقيه ومتابعه مجرى العمل ومدى عمل هذه اللجان و سجلات القرارات وحفظ الملفات.

<https://jaspass.com>

رابعاً: التدقيق على المشاريع والعطاءات التي تطرحها البلديات عن طريق لجنة العطاءات وقيمة العطاء واسم الشركة المحال لها العطاء ونسبة الانجاز وامر مباشرة العمل ومدة العطاء ونسبة الزيادات على العطاء والجهاز الاشرافي وتدقيق التقارير اليومية و الشهرية والتأكد من وجود الفحوصات المخبرية.

خامساً: التدقيق على الاشغال و الخدمات الفنية والتدقيق على التزام البلدية بتفويض رئيس البلدية على هذه الاتفاقيات وتنفيذ الاشغال والخدمات الفنية للبلدية حسب نظام اللوازم والاشغال.

سادساً: التدقيق على رخص الابنية من ناحية استيفاء الرسوم حسب فئات البلديات والمنصوص عليها بنظام الابنية النافذ واستيفاء رسوم مواقف السيارات واستيفاء رسوم التجاوزات ان وجدت وعوائد التنظيم و عوائد التعبيد و اخطار التنفيذ والتدقيق على المخططات الهندسية المعتمده وسجل اذونات الاشغال ومساحة البناء المرخص ومعاملات الافراز والتأكد من وجود براءة ذمه ومعاملات الاستملاك والتعويضات وبيع الفضلات.

سابعاً: الامور الاداريه

تتلخص من التدقيق على الالتزام بالدوام الرسمي ومتابعة الكتب الصادرة و الوارده وتدقيق سجل وملفات واختام الديوان و الاقسام الاداريه من شؤون الموظفين واللوازم و الحركه وتأكيد عمل ملف لكل موظف و بطاقه تعرفه وملف لكل موظف يشمل كتاب التعيين و المسمى الوظيفي وسجل اجازاته و التدقيق على سجلات اللوازم من ادخال و اخراج والجرد الدوري واتلاف ومتابعه مستندات الشراء والاختام الخاصه ومتابعة الملاحظات السابقه ومتابعة قسم الحركه والاليات ومتابعة المحروقات وطلب الشراء الخاصه في

تعبئه الوقود وعمل ملف لكل اليه وتدقيق عداد السيارات وتعديل استهلاك الوقود وترخيص سيارات البلدية ومتابعة مخالفات السير وعمل الصيانه الدوريه وحوادث السير واوامر الحركه.

ثامنا: الشؤون الماليه

تتلخص تدقيق مستندات الصرف وتحصيلات الجباه وتدقيق النقد من الصندوق والمطابقه مع السجلات وتدقيق تحصيلات ضريبه المسققات وتدقيق الاجارات ,وصول القبض والتدقيق على السجلات الماليه ودفتر الصندوق اليومي و الشهري وتدقيق النفقات وتحصيلات الجباه وسلف النفقات واستيفاء الرسوم والطابع والتدقيق على سجل الحسابات البنكيه وانظمه المحاسبه المستخدمه وعلى دفتر الشيكات وعلى ملاحظات ديوان المحاسبه والمراجعة و متابعه موازنه البلديات.

تاسعا: رخص المهن

التدقيق على استيفاء رسوم رخص حسب فئة البلديه ورسوم اللوحات والنفايات والتدقيق على اوراق وشروط الترخيص و الشروط الصحيه و القانونيه وشروط السلامه العامه ومتابعة المستحقات المطلوبه.

عاشرا: المجلس البلدي

التدقيق على سجل القرارات ومكافات صرف بدل مكافات وعلى حضور الجلسات وغياب بعذر او بدون عذر وعدد الجلسات الشهرية والسنوية ومتابعة قرارات المجلس البلدي.

الحادي عشر: لجان البلدية

متابعة لجان البلدية وسجل القرارات وحضور وغياب وقرارات اللجان ونذكر من لجنة شؤون الموظفين لجنة العطاءات، لجنة الاستثمار، لجنة التحقيق و لجنة المشتريات، لجنة الاشراف، لجنة الاستلام و التسليم، لجنة الحوافز، لجنة تخمين، لجنة فنيه، لجنة استملاك وبيع الفضلات.

رؤيتنا:

ان يفعل دور دائرة التدقيق الداخلي من البلديات و التعاون مع مديريات المراجعة وان يكون هناك معالجه سريعه لعدم الوقوع في الاخطاء وتلافيتها وعدم وجود اعباء ماليه لتمكين البلديات من القيام في دورها في خدمة المجتمع المحلي على ارض الوطن.

النتائج والتوصيات:

بناءً على الدراسة الشاملة لأثر مخاطر المراجعة لبنود القوائم المالية في مهنة المراجعة، توصلت البحث إلى عدة نتائج تقدم رؤى قيمة حول التحديات والفرص في هذا المجال.

أولاً، أظهرت الدراسة أن مخاطر المراجعة تتنوع وتتطور بمعدلات سريعة نتيجة التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية. هذا يشير إلى أهمية متابعة تطورات البيئة العامة وضرورة تحسين أدوات وتقنيات المراجعة للتكيف مع هذه التحولات.

ثانياً، أشارت الدراسة إلى أهمية تكامل النظرية والتطبيق العملي في مجال المراجعة. يمكن للمراجعين تحسين فهمهم للمفاهيم النظرية عبر تجاربهم العملية، وعلى العكس أيضاً، يمكن تحسين التطبيق العملي من خلال ترسيخ الأسس النظرية.

بناءً على هذه النتائج، تُقدم التوصيات التالية:

تعزيز التدريب المهني: يوصى بتعزيز برامج التدريب والتطوير للمراجعين لتوفير المهارات والمعرفة اللازمة لفهم مخاطر المراجعة والتعامل معها بفعالية.

دمج التكنولوجيا: ينبغي على الشركات المراجعة الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل التحليل الضخم للبيانات والذكاء الاصطناعي لتعزيز دقة وكفاءة عمليات المراجعة.

تحسين الاتصال مع العملاء: يوصى بتعزيز التفاعل والتواصل بين المراجعين والعملاء لضمان فهم دقيق لاحتياجات العميل وتوقعاته.

مراجعة وتحديث اللوائح: يُشجع على مراجعة وتحديث اللوائح المحاسبية بانتظام لمواكبة التطورات في البيئة الأعمال.

تمثل هذه التوصيات إشارات لضرورة الابتكار وتحسين الأداء في مجال المراجعة، مما يساهم في تعزيز نوعية الخدمات المراجعة وبناء ثقة أوسع في صحة القوائم المالية.

المصادر:

"Contemporary Auditing: Real Issues and Cases" ↓ Michael C. Knapp.

"Auditing and Assurance Services" ↓ Alvin A. Arens و Randal J. Elder و Mark S. Beasley.

"Audit Risk Model Components: A Structured Literature Review" ↓ Marianne van der Zijl و others (International Journal of Auditing منشور في مجلة).

"The Impact of Audit Risk on Audit Planning Decisions" ↓ Reza Espahbodi و Robert M. Bowen (Auditing: A Journal of Practice & Theory منشور في مجلة).

"The Evolving Role of Auditors in Detecting Financial Statement Fraud" من موقع (AICPA) الجمعية الأمريكية للمحاسبين.

"Audit Committee Effectiveness: What Works Best" من موقع Harvard Law School Forum on Corporate Governance.

- "The CPA Journal" يحتوي على مقالات حديثة حول مجال المراجعة والتدقيق.

- "Journal of Accountancy" يوفر معلومات متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة.

موقع الهيئة الدولية للتدقيق والمراجعة. (IAASB)

موقع الهيئة الأمريكية للمحاسبين المعتمدين. (AICPA)